

مفهوم القائل عند صاحب الرسالة في الكلام يقع فيه الوضع معين للفظ لا يرد عليه بغيره او يعين اللفظ بغيره
كأن يقع في جرحان وضع اللفظ والمراد وضع اللفظ ولا يخفى ان المراد من ان اللفظ لا يرد عليه بغيره المطلق المشبه بال
في شرح الرسالة الوضع جهة اللفظ بازاء المعنى كما سبق المحققين بغير تعريف وضع اللفظ وما هو الوضع المطلق
المراد به والمفهوم فهو جعل اللفظ بازاء المعنى كما سبق المحققين في شرح الرسالة في تعريف وضع اللفظ وما هو الوضع المطلق
في ان التعريف تفصيلي فيكون اللفظ لا يرد عليه بغيره المطلق المشبه بال في تعريف الوضع او يتصور اللفظ بالاطلاق
او المقتضى من كون اللفظ لا يرد عليه بغيره المطلق المشبه بال في تعريف الوضع او يتصور اللفظ بالاطلاق
المطلق واللات ان المطلق والتفصيل المطلق

سواء كان هذا المقيمين اوليين كلاهما متباينين
المقصى عندنا لا ما لا يعرّف من تعدد اسباب دلالة شئ على
شئ الا يرى ان الدليل بلا التزام لوضع لدلوله لا لتوافق
كان له سببا دلالية ولا يباقي كون هذا الوضع للدلالة لخصوصها
بدون ما فان عين اللفظ لغناه المجازي صار هذا التعيين
سببا للدلالة فلا مانع من كون التعيين لتلك الدلالة لغة
كلامه في التلويح ان تعيين المجازي ليس لتفصيل اصل
الدلالة ان اصل الدلالة حاصل من غير تعيين في موضوع
من الدلالة وهو الدلالة المعترضة في طريق الانادة والاستفاد
وهي الحاصلة بالتعيين لاجل ذلك المدلول بخلاف تعيين
المفيدة فالتفصيل للدلالة عالميا وقد يكون لتفصيل
الدلالة المعترضة دون اصلها كما اذا عين لفظ بنفسه للازمن
الموضوع له او يحترز فان الدلالة كانت حاصلة بدون
التعيين وبما يتبع ان يتبع عليه انما اثبت العلامة الثالثة
تقسيمه في التلويح الوضع المجازي وسماها فائدة تحليلية
وذكره في شرح الفتح حيث قال لم يثبت من يوفق به
القول بكون الحان موضوعا وانما تالوا اللفظ بغيره من
اعتبار نوع العلاقة في فقه من البعض ان هذا هو الوضع
الحقيقي لم يتبينه لا شرطا لعدم القرينة ولا بعدل المعد
ان يتوقف بين كلاميه بوقوعهما في العليين والوضع بهذا
المعنى الثالث هو المشهور ويدور عليه تقسيم الدلالة
الوضعية

الوضعية واعتبار اشراك اللفظ وانفراده وتوافق
اللفظ وتباينها لا يغير ذلك وما ذكره مواثقا لما ذكره
سيد المحققين في حاشية شرح المطالع ان الوضع
مشترك بين معينين تعيين اللفظ بازاء المعنى و
تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه فبما ان هذا تعريف
لقسم الوضع اللفظ كما يستفاد من كلامهم في غير موضع
ثم معرفة الوضع لتفصيل بعينه ويسمى وضعاً خاصاً
لوضع له خاص ووضعاً شاملاً على ما يستفاد
من عبارة النص في التقسيم انما صارت مقدمة لها هو
المقصود من الرسالة اعني التقسيم لتوقف معرفة الضمائم
وام لا يشاء واللفظ والموصول على وجه صورهما النص
بما عليها والمال بين اللفظ انما قسم الوضع مدخل معرفة
تسببا في المقاصد اقتصر عليها اذا الوضع انما المعقولة
ادعت ان ثباتها الوضع لا يرتبط ملحوظ بعينه او بما ياب ويه
او بما هو اعم منه بشرط ان يشترك في ذلك الوضع غيره
ويسمى وضعاً عاماً لموضوع له عام كوضع الاثر المفروم
ولا مدخل اليه مع غيره كاشياء كما سيكشف عليك و
رايعها هو الوضع المفهوم ملحوظ باحصاء او ما بين لم يومات
متعدة ملحوظات باحصاء او اخص ولم يوجد وما
ذكريا ظهورا ان ما قيل ان القسم الاول يشار الى الثالث
في انه لا يتعلق به عرض فيما هو المقصود الا انه لما تم تعريفه
بما اشار اليه في قوله

والمعنى لفظ بزيادة اذا وضع
كما ان التصور ذات زير ومعت
لفظ بازاء هو اجراء القسم
والثاني ما وضع لتفصيل بعينه وتعلقه
بخصوصه بالامر عام ويسمى وضعاً
الاشارة على ما سبق في حاشية
قوله لغيره كما هو المشهور
والى الوضع كتحقق اعتبار امر عام
في اللفظ لفظ بزيادة اذا وضع
كما ان التصور ذات زير ومعت
لفظ بازاء هو اجراء القسم
والثاني ما وضع لتفصيل بعينه وتعلقه
بخصوصه بالامر عام ويسمى وضعاً
الاشارة على ما سبق في حاشية
قوله لغيره كما هو المشهور
والى الوضع كتحقق اعتبار امر عام
في اللفظ لفظ بزيادة اذا وضع

هو الوضع الحقيقي
به الوضع الحقيقي
فان اللفظ لا يرد عليه بغيره المطلق المشبه بال
فان اللفظ لا يرد عليه بغيره المطلق المشبه بال